

# لجنة لإعداد مشروع قانون للأحوال الشخصية للمسلمين يضمن حقوق الجميع.. الرئيس: إمداد اللجنة بالمعلومات والبيانات الدقيقة للقيام بمهامها بموضوعية ومهنية

الأحد ٥ يونيو ٢٠٢٢

وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي بتشكيل لجنة من الخبرات القانونية والقضائية المختصة في قضايا ومحاكم الأسرة، وذلك لإعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، يراعى المصالح المتعددة لجميع الأطراف المعنية بأحكامه وعلى نحو متوازن يعالج الشواغل الأسرية والمجتمعية فى هذا الشأن. كما وجه الرئيس بقيام أجهزة الدولة المعنية وبصفة خاصة وزارة الداخلية والنيابة العامة وهيئة الرقابة الإدارية **والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** بإمداد لجنة إعداد القانون بالمعلومات والبيانات الدقيقة اللازمة لدعمها فى أداء مهامها بكل مهنية وموضوعية. جاءت توجيهات الرئيس خلال اجتماعه أمس مع المستشار عمر مروان وزير العدل.

وصرح السفير بسام راضي المتحدث باسم رئاسة الجمهورية بأن الاجتماع تناول متابعة جهود الوزارة بخصوص صياغة مشروع قانون للأحوال الشخصية.

واستعرض المستشار عمر مروان الجهود الجارية من قبل الوزارة لتطوير منظومة التقاضي المتعلقة بالأسرة المصرية، وذلك لتحقيق الاستقرار المنشود في المجتمع المصري والحفاظ على حقوق جميع أعضاء الأسرة.

وأضاف المتحدث أن وزير العدل استعرض كذلك الجهود المبذولة من جانب رجال القضاء المصري لتحقيق العدالة الناجزة بالتعامل مع عدد هائل من القضايا المطروحة يوميا أمام المحاكم المصرية بكافة أشكالها، ووجه الرئيس في هذا الصدد بمنح وسام يخصص لرؤساء وأعضاء الهيئات القضائية السابقين أو لاسم من توفى منهم تقديرا لمسيرة عطائهم القضائية المتميزة تحت مسمى «وسام القضاء المصري»، كما وجه الرئيس بمنح شهادات تقدير موقعة منه لأعضاء الجهات والهيئات القضائية أصحاب الأعمال المتميزة خلال العام القضائي.